

الحكومة المحلية كمدخل لترشيد نفقات الجماعات المحلية دراسة تحليلية لنفقات بلدية البرواقية ولاية المدية من 2010-2020

Local governance as an input to rationalize the expenditures of local groups Analytical study of the expenditures of the municipality of El Barouakia, the state of Medea from 2010-2020

صبرين بوعزة^{1*}، جامعة المدية، الجزائر، bouazza.sabrine@univ-medea.dz

تاريخ قبول المقال: 2023/11/10

تاريخ إرسال المقال: 2023/08/01

الملخص:

هدف هذا المقال لتسليط الضوء على آليات الحكومة المحلية التي تضمن ترشيد الانفاق والحفاظ على المال العام من كل أشكال الفساد في هذه الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي لتحديد الجانب المفاهيمي للحكومة المحلية والنفقات المحلية وترشيد النفقات، بالإضافة للمنهج التحليلي من خلال تحليل تطور النفقات بلدية البرواقية خلال الفترة (2010-2020).

قد خلصت الدراسة إلى أن إرساء قواعد الحكومة المحلية غير كافية لوحدها على ترشيد النفقات المحلية لابد من توفر الإرادة السياسية القوية للمسؤولين صنع القرار، وأوصت على وضع رقابة صارمة وفعالة التي من شأنها تفعيل مبادئ الحكومة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الحكومة المحلية، النفقات المحلية، ترشيد النفقات.

Abstract:

The aim of this article is to shed light on local governance mechanisms that ensure the rationalization of spending and the preservation of public money from all forms of corruption. In this study, we adopted the descriptive approach to determine the conceptual aspect of local governance, local expenditures, and the rationalization of expenditures, in addition to the analytical approach by analyzing the evolution of municipal expenditures during the period The period (2010-2022).

The study concluded that the establishment of local governance rules is not sufficient on its own to rationalize local expenditures. There must be strong

political will for decision-making officials, and it recommended the development of strict and effective control that would activate the principles of local governance

Key words : : locale governance, Public expenditures, rationalization of public expenditures

المقدمة:

حظي موضوع الحوكمة في الفترات القليلة الماضية باهتمام كبير في أكثرية الدول المتقدمة وحتى النامية منها، وذلك بسبب الأزمات المالية التي مست اقتصاديات هذه الدول وانهار العديد من المؤسسات الكبرى المشكلة لاقتصادياتها، إضافة إلى نقشي ظاهرة الفساد الإداري، كما يتفق جل الباحثين في هذا المجال على أهمية الحوكمة بالنسبة للقطاعات ككل وبالذات القطاع العمومي، وبما أن الجزائر تسعى إلى تحسين بيئة العمل وتحقيق الانفتاح الاقتصادي فقد تبنت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات لتفعيل إطار الحوكمة في بيئة العمل الجزائرية وهذا بتحفيز نمو القطاع العمومي، تم تأسيس مركز حوكمة الجزائر وغيرها من المبادرات الايجابية التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة في بيئة العمل الجزائرية وكل ذلك من أجل التكيف مع المستجدات الحالية في المجال.

وتتضح مساعي الجزائر في عملية الانتقال إلى الحوكمة المحلية من خلال مجموعة من الإصلاحات الواسعة التي مست الولاية والبلدية عبر تعديلات قانونية تهدف في معظمها إلى توسيع الاستقلالية المالية والوجود القانوني المستقل، وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة في تدبير شؤونهم المحلية من خلال توطيد العلاقة بين الإدارة المحلية والفواعل الأخرى، وتحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى عصنة الإدارة العمومية. ومن هذا المنطلق تم طرح الاشكالية التي تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي: **كيف يمكن لآليات الحوكمة المحلية من ترشيد النفقات المحلية ؟**

أسئلة الفرعية:- ما مفهوم الحوكمة المحلية وما أهميتها بالنسبة لترشيد النفقات ؟

- ماهي آليات الحوكمة المحلية لترشيد النفقات المحلية ؟

فرضيات:- الحوكمة المحلية هي الأسلوب الرشيد لممارسة سلطات الإدارة .

- ان تطبيق مبادئ الحوكمة المحلية يسهم في ترشيد النفقات واستغلال الموارد المحلية ما يضمن حلا للمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي بكل أصنافها ومنه تحقيق الكفاية المحلية.

أهمية الدراسة: في ظل المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر وخاصة في الجزائر كون ان الموارد المتاحة في الوقت الحالي أكثر محدودة من أي وقت مضى إلى جانب مشكلة سوء استخدام هذه الموارد واستغلالها لأغراض لا تخدم المصلحة العامة. ظهرت الحوكمة بدورها المحوري في إدارة موارد الدولة المختلفة على أحسن صورة. وتوجهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي. خاصة في ترشيد الانفاق ومحاربة التبذير والإسراف و الحد من الفساد بكل أنواعه.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الحوكمة المحلية وترشيد النفقات العامة. ومعرفة أهم الآليات الحوكمة لترشيد النفقات المحلية.

منهج الدراسة : اعتمدنا المنهج الوصفي لتحديد الجانب المفاهيمي للحوكمة المحلية والنفقات العامة وترشيد النفقات، بالإضافة للمنهج التحليلي من خلال تحليل تطور النفقات بلدية البرواقية (2010-2020م).

تقسيم الدراسة: للإلمام بكامل جوانب الموضوع والاجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- **المبحث الأول :** الحوكمة المحلية كخيار إستراتيجي لترشيد النفقات المحلية

- **المبحث الثاني:** التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق الحوكمة المحلية ومعوقاتها .

- **المبحث الثالث:** تحليل تطور النفقات بلدية البرواقية خلال الفترة (2010-2020) وإجراءات التي إتخذتها الجزائر لترشيد نفقاتها العمومية

المبحث الأول : الحوكمة المحلية كخيار إستراتيجي لترشيد النفقات المحلية

لم تكن الجزائر بمعزل عن مواكبة مختلف المقاربات والأنماط الحديثة في التسيير، خاصة و أنها من الدول الريعية التي تعتمد على عوائد الموارد الطاقوية في إعداد الميزانية مما يفرض عليها البحث عن مصادر تمويل متعددة وإشراك المواطن في العملية، أي لابد من تطبيق الديمقراطية محليا وتتمين موارد الجماعات المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة المحلية وترشيد النفقات المحلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالحكومة المحلية وكذلك ترشيد النفقات المحلية وشروط الواجب توفرها لنجاح عملية ترشيد الانفاق.

أولاً: تعريف الحكومة المحلية :

1- عرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنها: " تلك المجموعة من المؤسسات و الميكانيزمات و العمليات التي يتم من خلالها التعبير عن احتياجات و مصالح المواطنين و الجماعات المختلفة و تتوسط اختلافاتهم و ممارساتهم للحقوق و الواجبات على المستوى المحلي، و هذا ما يتطلب شراكة بين مؤسسات الحكومة المحلية، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص بغرض تحقيق، المشاركة، الشفافية، المساءلة، العدالة في تقديم الخدمات و التنمية المحلية...، و في نفس الوقت تركز الحكومة المحلية على تقوية جذور الديمقراطية و تمكين المواطنين، المجموعات المختلفة و مؤسساتها مثل : المنظمات غير الحكومية من المشاركة على قدر من المساواة في الحكومة المحلية و عملية التنمية"¹.

أ - وتعرف كذلك على أنها: "تعني تلك المشاركة في ممارسة السلطة بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة التي هي أجزاء من الشبكات اجتماعية مختلفة تتصرف بمسؤولية تجعلها تعزز الخير العام وليس المكسب الشخصي، وتعني كذلك تمكين السكان المحليين من إدارة شؤونهم المحلية، مع الاعتراف بأن الدولة لاتزال تلعب دوراً هاماً بسبب كل الموارد المتاحة لها"².

تشير الحكومة على المستويات المحلية إلى جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة، نوعية السياسة العامة المحلية، وإجراءات اتخاذ القرارات وشموليتها وشفافيتها، والخضوع للمساءلة والطريقة التي تمارس السلطة على الصعيد المحلي .

ان تطبيق مبادئ الحكومة المحلية يسهم في ترشيد النفقات واستغلال الموارد المحلية ما يضمن حلاً للمشاكل التي تواجه المجتمع المحلي بكل أصنافها ومنه تحقيق الكفاية المحلية .

ثانياً: أبعاد الرئيسية للحكومة المحلية : وتتمثل فيما يلي:³

¹ سميحة طري، قراءة في قانون البلدية (10-11) اية حوكمة ولأية تنمية المحلية، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الثاني، المجلد الثاني، تاريخ النشر 2018/09/30، ص 468.

² Will Bartlett, Vesna Popov ski, local governance and social cohesion in Ukrania, WP5/22, Search working paper, September 2013, p 10

³ ونوغي نبيل، يوسف علاء الدين، الحكامة المحلية : قراءة في المضامين النظرية للمفهوم، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تسمسليت، العدد 4، ديسمبر 2017، ص 494

أ-البعد السياسي : يقوم على احترام حقوق الإنسان، والحريات المدنية والسياسية، تفعيل المشاركة السياسية، واحترام القانون .

ب-البعد الإداري : أي الإدارة الفعالة وشفافة للموارد المالية والبشرية للمجتمع المحلي، وتفعيل الديمقراطية المحلية اللامركزية

ج- البعد الاقتصادي : فتح مجال أمام القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي دون تخصص القطاع العمومي بامتيازات أي تساويهما الحقوق والواجبات .

ثانيا- ترشيد النفقات العامة :

1-تعرف النفقة العامة : "النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزانتها بقصد اشباع حاجة عامة تحقيقا لأهدافها ."⁴

أو حسب المادة 4:"يقصد بالنفقات العامة أعباء الميزانية العامة للدولة".⁵

1- تعريف النفقات المحلية : "هي النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات"⁶

-وهي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل الماء والكهرباء والموصلات داخل الاقليم أو المدينة"⁷

2- تصنيفات النفقات المحلية :

تنقسم النفقات البلدية حسب المشرع الجزائري إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز والتي سنقوم بتلخيصها في الجدول التالي:⁸

أ- نفقات التجهيز والاستثمار:نفقات التجهيز العمومي،نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار،تسديد رأسمال القروض،نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية

⁴ جهاد سعيد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 29 .

⁵ من قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990،المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 35.

⁶ عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 2006، ص71.

⁷ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر، 2008،ص79.

⁸ مزيتي فاتح،الرقابة على ميزانية البلدية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،قسم الحقوق،تخصص :قانون

الإدارة العامة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2014،ص26.

ب- نفقات التسيير: أجور وأعباء مستخدمي البلدية، التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية، المساهمات المقررة على الأملاك ومداخل البلدية بموجب القوانين، نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية، نفقات صيانة طرق البلدية، المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها، الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار، فوائد القروض، أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة،

مصاريف تسيير المصالح البلدية، الأعباء السابقة

3- تعريف ترشيد النفقات العامة : وعرف كذلك على أنه "إن ترشيد الإنفاق العام يعني الالتزام "الفعالية" في تخصيص الموارد "الكفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع ."⁹

وعليه :- **فالفعالية** " تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا للأهمية النسبية بما يتفق والمرحلة التي يمر بها المجتمع وبما يمكن للدولة من تخصيص الموارد في اتجاه تحقيق هذه الأهداف أي يمكن القول أن الفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها ."

-**أما الكفاءة** : "فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللکفاءة بعدين: ¹⁰

-**كفاءة المخرجات** : وتعني تحقيق أكبر قدر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.

-**كفاءة المدخلات** : وتعني تحقيق نفس القدر من المخرجات بقدر أقل من المدخلات .

ومن خلال التعاريف يمكن استنتاج أن ترشيد النفقات العمومية يرتكز على عنصرين هامين هما الفعالية في تخصيص الموارد ويتم ذلك في مرحلة إعداد وتحضير الميزانية من خلال تخصيص الإعتمادات لنفقات الضرورية، اما العنصر الثاني فنتمثل في كفاءة استخدام النفقات العمومية بما يعظم رفاهية المجتمع .

يتطلب ترشيد النفقات العمومية القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير وسوء استعمال للموارد المالية وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العمومية .

3-شروط نجاح عملية ترشيد النفقات العامة:¹¹

⁹ محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز الميزانية الدولة، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر، 2006، ص44.

¹⁰ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف. دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2014/2015، ص 67.

- **بيئة سليمة للحكم:** لنجاح عملية ترشيد الانفاق العام يجب الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال الإدارة الجيدة لموارد الدولة، وتوفير الشفافية في المعلومات وكذا الرقابة والمساءلة عن موارد الدولة؛
- **إرادة سياسية قوية:** من أجل التحكم الجيد في قرارات التخصيص لأوجه معينة للانفاق دون حدوث مشاكل بين الفئات؛
- **كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها:** خاصة من حيث الضعف في تحصيل الضرائب (الإيرادات العامة)، ففي معظم الحالات لا تقوى الإدارة العامة على مواجهة أصحاب المصالح الذين يفلتون من الضرائب؛
- **التطبيق الجيد للمعرفة العلمية:** لأنه يجب تطبيق كل ما تم التوصل إليه عن طريق الخبرة في ترشيد الانفاق؛
- **توفر نظام محاسبة ورقابة فعالة:** من أجل معرفة كل مجالات الانفاق وعملياته؛
- **عدم مزاحمة القطاع الخاص:** فتح المجال للاستثمارات الخاصة.

المطلب الثاني: مقاييس تطبيق الحوكمة المحلية ودور آلياتها في ترشيد النفقات المحلية

أولاً-مقاييس تطبيق الحوكمة المحلية: لأجل التطبيق السليم للحوكمة المحلية في الجماعات المحلية هناك عدة مقاييس لعل أهمها المقاييس المرتبطة بالتسيير ومن بينها نذكر ما يلي: ¹²

- **العمل على وضع نظام رقابي ومعقلن** يستمد نجاعته من المفهوم الجديد للسلطة الذي يقتضي التخفيف من وصاية الملاءمة ومنح استقلال إداري ومالي كبيرين للجماعات المحلية وتقوية اختصاصاتها وتقاسم سلطة التقرير وتشجيع روح المبادرة للمسيرين المحليين وتكوين المنتخبين الجماعيين وكذا العمل بمبادئ الحوكمة الجيدة القائمة على التعاون والشاركة بين ممثلي الدولة والجماعات المحلية وعقلنة التدبير المحلي بهدف دعم الموارد الذاتية للجماعات المحلية وبالتالي تثبيت دعائم دولة الحق والقانون بالإتجاه نحو دعم الرقابة القضائية .

➤ تطبيق القوانين والأنظمة : والتأكد على الإلتزام بنشرها لمعرفة المجتمع المحلي بها .

¹¹ صحراوي جمال الدين وآخرون، دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص127

¹² حمزة براج، شوقي براج، مقال بعنوان الحوكمة المحلية ودورها في تحسين التسيير للجهاز الإداري المحلي في الجزائر، مجلة تنوير، العدد السادس، جوان 2018. ص 234-235

➤ تأسيس آلية ثابتة ومستمرة للمساءلة : وذلك من خلال التمسك بالإجراءات المتممة بالأداء السليم

➤ السلطة والمسؤولية :يتم تحديد سلطة المناصب في ظل العمل الإداري على أساس حاجة شغل المنصب الفعلي يتماشى مع الصلاحيات الموكلة للفرد

ثانيا- آليات الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات المحلية:

1-الشفافية: الشفافية تبنى على حرية تدفق المعلومات وسهولة الوصول إليها ويتحقق دورها من

خلال : 13

أ- الشفافية في سير عمل الجماعات المحلية: تتمثل الشفافية في أن تكون قرارات وأعمال الجماعات المحلية مفتوحة للفحص وقابلة للاطلاع عليها من طرف إدارات أخرى والمجتمع المدني، كما تكون قادرة على الإفصاح عن نشاطها وأفعالها، وتكون قراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها حسب تطلعات المجتمع خدمة للمصالح العام، مع إشراك المواطنين في الإعلام والاستشارة وفي عملية اتخاذ القرارات. وقد نص عليها المشرع الجزائري صراحة في أحكام المواد 11،14،26،97،98من قانون البلدية .

ب-شفافية النفقات العمومية: بأن تحتوي الميزانية على معلومات كاملة حول الأهداف المراد تحقيقها الأمر الذي يحتاج إلى مجهودات فكرية وبشرية تفوق تلك المستخدمة في أنظمة الميزانية التقليدية، وذلك قصد متابعة الاعتمادات المستهلكة. مع العمل على تنظيم الصفقات العمومية وضمان نزاهتها مع الابتعاد و اللجوء لإجراء التراضي (حدد دور لجنة الصفقات العمومية في ترشيد نفقات البلدية في ظل المرسوم الرئاسي رقم 15-247) على أن يتمتع التنفيذ بإعداد تقارير تكون في متناول الجمهور .

2-المشاركة: وهي بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة، تعبر عن مصالحهم وعن طريق طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات .و في إطار التنافس على الوظائف

¹³ أحمد فراحي،الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات وتأمين الموارد المالية المحلية،مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية

المجلد الثاني - العدد 4،ص.ص 169-170.

العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.¹⁴ لقد حرص المشرع الجزائري من خلال وضعه لنص القانون الجديد رقم 11-10 المؤرخ في : 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، وكذا القانون رقم : 12-07 المؤرخ في : 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية - حرص - على ضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية باعتبار أن البلدية والولاية المجالس تشكّلان الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية المحلية والتسيير الجوّاري، ويلزم المشرع الجزائري من خلال قانون البلدية وقانون الولاية بإبلاغ المواطنين واستشاراتهم عبر ممثليهم في منظمات المجتمع المدني في كل الخيارات ذات الأولوية لاسيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ضرورة تكريس مبدأ مشاركة المواطنين في العمل السياسية كضرورة لتفعيل دورهم في تسيير شؤونهم، وهو ما نلمسه من خلال نص المادة 21 منه بقوله "لكل إنسان الحق في المشاركة في حكومة بلاده وأن لكل إنسان الحق في دخول مجال الخدمة العامة في بلده بشكل متكافئ".

وعليه جاءت هذه المادة شاملة لحقوق المشاركة السياسية حيث أعطت لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثليه يختارون في حرية، وتضيف المادة 21 أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة وأن يتم التعبير عن هذه الإرادة في إنتخابات دورية حقيقية تكون بالإقتراع العام المتكافئ، كأن تتم بالتصويت السري أو بأي إجراء آخر مماثل من إجراءات الإنتخاب الحر الذي يتضمن حرية التصويت لكل إنسان. إذ بدون نظام حر ونزيه للإنتخاب يعد انتقاصا الإرادة الشعبية وخرقا لحقوق الأفراد في المشاركة في إدارة شؤون بلاده.¹⁵

3- الكفاءة والفعالية: عبر تحقيق الأهداف في أقصر وقت وبأقل تكلفة والعمل على خفض التكاليف البيروقراطية التي تنتج عن كثرة مديري المستويات المتوسطة ومشكل الدافعية والحث على العمل ومشكلة التنسيق وتحريف المعلومات وكثرة أعباء المعاملات الورقية، هنا بالذات تظهر أهمية الإدارة الإلكترونية كحل

¹⁴ برايج حمزة، واقع وآليات تطبيق الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر -دراسة حالة ولاية ورقلة -مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية، 2016/2015م، ص37.

¹⁵ حميداني علي، درويش الزهراء فريال، تكريس الحكم الراشد على مستوى الجماعات المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور جلفة، مجلد 3، العدد 1، نشر بتاريخ 2018/03/01، ص. 237-238.

لهذه المشاكل. لقد عمدت الجزائر إلى اعتماد نظام الإدارة الإلكترونية على مستوى البلديات ممثلاً في إصدار جواز السفر البيومتري والإلكتروني الذي خصصت له هياكل تنظيمية من أجل إنتاجه بالإضافة إلى وضع خطة يعمل في ظلها هذا الجواز إلى حين تعميمه مع حلول النصف الثاني من سنة 2015 نتيجة للضغوط الخارجية من طرف المنظمة العالمية للطيران المدني.¹⁶

4-المساءلة والمسؤولية:¹⁷ كرس القانون البلدي الجديد قواعد المساءلة الأعضاء المنتخبين والمعينين على مستوى البلدية سواء بطريق الرقابة المسطرة أو عن طريق دعاوى الرجوع في حالة تسبب المنتخب بما فيهم رئيس البلدية بخسائر مالية أو تعويضات تتكبدها البلدية. على غرار قانون البلدية اعتمد القانون الولائي الجديد مؤشر المسؤولية بتحميل الأعضاء مسؤولية تصرفاتهم لاسيما تلك التي تسبب أضرار مادية وتكبذ خزينة الولاية مصاريف إضافية، كما أن الولاية تغطي مسؤولية الأعضاء المنتخبين ونفس الوضع ينطبق على والي الولاية باعتباره المسؤول الأول.

إن تكريس الرقابة على المنتخبين وإعطاء إمكانية لهؤلاء توجيه أسئلة كتابية أو شفاهة لأي مسئول ولائي يبين تكريس لمساءلة والمسؤولية بموجب القانون الجديد بما يتماشى وقواعد الحوكمة، ويسمح بتحقيق أهداف تطبيق هذا المؤشر، لاسيما تكريس حق المواطنين في الإعلام والإطلاع على أنشطة المجالس، وتضافر الجهود لخدمة المصالح العمومية، وتحقيق قواعد العدل والإنصاف.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق الحوكمة المحلية ومعوقاتها .

وسنتناول في هذا المبحث التحديات التي تواجه الجزائر في إرساء قواعد الحوكمة المحلية ومعوقات التي تجعلها عاجزة على تكريسها في الإدارة المحلية

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق نظام الحكم الراشد الإدارة الجماعات المحلية

¹⁶ مرجع نفسه، ص 175

¹⁷ مرجع نفسه، ص ص 245-246

إن إرساء دعائم نظام الحكم الراشد الإدارة المحلية في الجزائر يواجه مجموعة من الصعوبات والنقائص الحاصلة في تسيير أعمال الجماعات المحلية تتمثل في :¹⁸

➤ غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وجود وانتهاج السياسات العامة واضحة المعالم ومتكاملة الأطراف الإدارة المحلية، مما أنتج ازدواجية وتداخلا بين المسؤوليات الشيء الذي أدى إلى تكبيل الجهاز الإداري.

➤ زيادة نسبة البطالة المقنعة من خلال تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها مما يسبب في تعقيد الإجراءات الإدارية، و يضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونها نفقات إضافية تتحملها الإدارة المحلية و بالتالي يعد هدرا لموارد الدولة ويثقل كاهل الإدارة المحلية .

➤ عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوساطة، وعدم وضع مشاكل وآراء المواطن في صلب اهتمام الإدارة.

➤ مقاومة ثقافة التغيير نحو الأفضل ، الأمر الذي أدى إلى انتشار الفساد الإداري على المستوى المحلي وغلبة المصالح الشخصية على المصالح ذات النفع العام وضعف الرقابة والصرامة الإدارية ➤ عدم الشفافية في إظهار والإعتراف بالمشاكل الحاصلة أمام الرأي العام، وهذا يعتبر عمال سلبيا في تحقيق برامج وخطط واستراتيجيات محاربة الفساد وتحقيق التنمية المحلية.

➤ انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة انحسار القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية والغير رسمية.

➤ التهرب من المسؤولية، وانتشار أساليب الإنكالية، والتهرب من الواجبات لاعتقادهم بأنهم يعملون، مما يشبط من الحريات الفردية ويقتل روح الإبداع والإبتكار.

➤ غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية أدى إلى نقشي الظواهر والآفات السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، الرشوة، المحسوبية، التحايل على القوانين و الغيابات غير الشرعية، واحتقار العمل كقيمة حضارية.

¹⁸ عبد القادر بودي، عبد الصمد بودي، الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر، جامعة بشار، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2012، ص 243-244.

المطلب الثاني: معوقات الحوكمة المحلية

تتلخص معوقات الحوكمة المحلية في عدة نقاط واقعية، فالجماعات المحلية تعاني من تبعية للسلطات المركزية سواء إدارية أو ماليا مما يحد من استقلاليتها بإضافة إلى نقشي ظاهرة الفساد على جميع المستويات

أولا- تبعية الجماعات المحلية للهيئات المركزية: تعتبر الجماعات المحلية الميدان الأفضل لتكريس الديمقراطية وذلك بتوزيع الاختصاصات بين السلطة اللامركزية والسلطة المركزية،¹⁹ وهذا ما جعل هذه الأخيرة تمارس نوع من الرقابة عليها بتدخلها المفرط في الشؤون المحلية، فلا يمكن أن تتصرف لا البلدية ولا الولاية بعيدا عن مراقبة السلطة الوصائية سواء في مجال الإداري أو المجال المالي .

1- التبعية الإدارية : تتدخل الهيئات المركزية بصفة كبيرة في تسيير شؤون الجماعات المحلية، مما يجعل نصوص قانون البلدية 10/11 وقانون الولاية 07/12 التي تقر بالاستقلالية مجرد نصوص شكلية، وغالبا ماتكون هناك سيطرة من السلطة الوصائية عليها أثناء اتخاذ قراراتها ، ومنه نلاحظ أن الرقابة تمارس على المجالس المنتخبة (الولائية والبلدية) كهيئات، كما تمارس على أعضاء هذه المجالس، بحيث أنه لا يمكن ممارسة مهامها بعيدا عن السلطة المركزية في المجال الإداري، وهو ما يبرر إعطائها القدرة اللازم من الاستقلال القانوني .

2- التبعية المالية : لا يمكن الإقرار باستقلالية الجماعات المحلية في ظل ضعف مواردها المالية الضرورية لسد حاجياتها وغياب الإمكانيات اللازمة لتحقيق التنمية المحلية، وهذا ما جعلها تخضع لتبعية مالية تجاه السلطة المركزية رغم التطورات التي عرفت قوانين الجماعات المحلية (البلدية، الولاية)، إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل عديدة في نظامها المالي، ويظهر ذلك في ميادين مختلفة يمكن تلخيصها في التبعية الضريبية والتبعية أثناء إعداد الميزانية .

أ- تبعية النظام الضريبي : تعاني معظم البلديات والولايات من تبعية ضريبية تجاه السلطة المركزية باعتبارها المتحكمة في النظام الجبائي المحلي حيث تقوم بتحديد نسبة الاستفادة من الضرائب، كما ان التوزيع لايسند إلى معايير موضوعية بل يتمشى مع مصالح الهيئات المركزية، كل هذا أتى نتيجة للضعف الضريبي لدى الجماعات المحلية بسبب المشاكل الكثيرة التي يعاني منها هذا القطاع، من بينها

¹⁹ أنس قاسم جعفر، التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 78

عدم نجاعة أساليب التسيير المتبعة من طرف إدارة الضرائب، بالإضافة إلى استفادة بعض المواطنين من الثغرات القانونية في التشريع الضريبي مما يؤدي بطبيعة الحال إلى التهرب الضريبي .²⁰

ب- **التبعية في إعداد الميزانية:** تخضع معظم البلديات والولايات المتبعة في إعداد الميزانية للسلطة المركزية، نتيجة للعجز والنقص الفادح في الموارد المخصصة وضخامة الديون، بالإضافة إلى النمو السريع للنفقات حيث أصبح ظاهرة متلازمة في ميزانيات البلديات والولايات رغم اختلاف المواد المادية والبشرية والطبيعية، وهناك مشكلة محدودة الموارد بسبب الجهل بالأموال العمومية الناتج عن عدم جرد كل الممتلكات التي تعود إلى الجماعات المحلية وعدم مراجعة أسعار الغيجار والاستغلال السيء للمرافق العمومية .²¹

تظهر أيضا تبعية ميزانية الجماعات المحلية للسلطة المركزية في إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية والتي تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع باستقلالية مالية والتي في الواقع تخضع لوزارة الداخلية²²

وقد تناول قانون البلدية من خلال المواد 211 إلى 214 من قانون 10/11 وقانون الولاية من خلال المواد 176 إلى 179 من قانون 07/12.

وفي الأخير ما يمكن قوله أن هذه الرقابة والتبعية المبالغ فيها تقف عائقا أمام تحقيق حوكمة محلية، لأن الجماعات المحلية تحتاج إلى نوع من الإستقلالية حتى تتمكن من الاستغلال الراشد والأمثل لمواردها البشرية والطبيعية وتحقيق الفعالية بعيدا عن الرقابة الشديدة التي تخضع لها من طرف السلطة المركزية .

الفساد: إن مصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004

²⁰ حسين عبد القادر، الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص 179.

²¹ بودريالة محمد عبدو، الإصلاحات المالية والجبائية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 3، الجزائر، جوان 2003، ص 119.

²² المادة الأولى من المرسوم رقم 86/ 266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 45 الصادرة في 5 نوفمبر 1986.

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/ 128 المؤرخ في 19 أبريل 2004، كان لزاما عليها تكييف

تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/01

المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم و الذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

وبالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد إذ أنه اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا، بأن انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صوره ومظاهره، وهذا ما تؤكدته الفقرة من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه،

الفساد: "هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"، وبالتالي يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أربعة أنواع هي: اختلاس الممتلكات والإضرار بها، الرشوة وما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية، التستر على جرائم الفساد.

المبحث الثالث: تحليل تطور نفقات بلدية برواقية -ولاية المدية- خلال الفترة (2010-2020) وإجراءات التي إتخذتها الجزائر لترشيد النفقات العامة.

من خلال هذا المحور سيحاول الباحثان تسليط الضوء على تطور نفقات بلدية برواقية -ولاية المدية خلال الفترة (2010-2020) وعرض أبرز وأهم الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترشيدها

المطلب الأول : تحليل تطور نفقات بلدية برواقية -ولاية المدية- خلال الفترة 2010-2022

الجدول رقم (01): يمثل تحليل تطور إجمالي النفقات العمومية لبلدية برواقية خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة :مليون دج

السنوات	إجمالي انجازات نفقات العمومية	إنجازات نفقات التسيير	إنجازات نفقات التجهيز	نسبة تطور النفقات الإجمالية
2010	597,34	321,84	275,94	-
2011	510,22	353,49	156,72	-17,07%

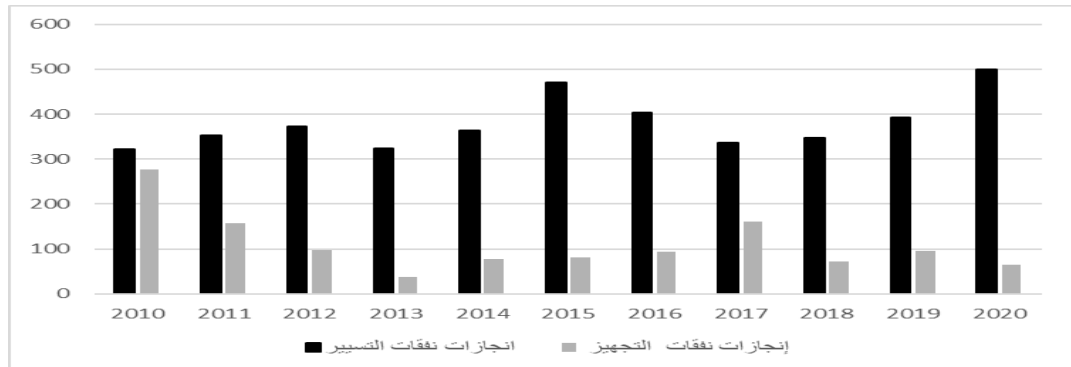
2012	468,50	371,96	96,53	-8,90%
2013	360,30	323,60	36,69	-30,03%
2014	441,16	364,03	77,13	19,99%
2015	551,65	470,80	80,85	20,02%
2016	496,87	403,70	93,17	-9.93%
2017	497,17	336,48	160,69	0.06%
2018	420,38	348,00	72,38	-18,26%
2019	488,06	393,07	94,99	13,86%
2020	564,32	499,97	64,347	13,51%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الحساب الإداري لبلدية البرواقية (2010-2020)

من خلال الجدول والشكل أدناه يتضح لنا أن الإنفاق المحلي للبلدية البرواقية عرف تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث سجل في سنة في 2010 أعلى قيمة لنفقات خلال الفترة الدراسة وكانت تقدر ب 597,34 مليون دج، وفي سنة 2011 قدره النفقات ب 510,22 مليون دج أي تراجعت بنسبة - 17,07% عن مستوى الإنفاق لسنة 2010 الذي بلغ 597,34 مليون دج وبقي في تراجع إلى غاية 2013. مقابل مبالغ مالية 468.50 مليون دج بنسبة -8,90% لسنة 2012، وبمبلغ 360,30 مليون دج بنسبة -30,03% لسنة 2013 وتمثل أقل قيمة للنفقات خلال فترة الدراسة.

عرف ارتفاعاً سنة 2014 بمبلغ 441,16 مليون دج بنسبة 19,99%، حيث شهد الإنفاق المحلي لسنة 2015 ارتفاع بمبلغ مقداره 551,65 مليون دج بنسبة 20,02%، ليسجل تراجع بمعدل 9.93% مقابل مبلغ 496,89 مليون دج لسنة 2016، وبالنسبة 2017 شهدت ارتفاعاً ضئيلاً جداً بنسبة 0.06% مقابل مبلغ قدره 497,17 مليون دج، وعرفت كذلك فترة 2018 تراجع في النفقات بنسبة 18,26% - (420,38 مليون دج) وشهدت سنة 2019 ارتفاع بنسبة 13,86% (488,06 مليون دج) و 2020 ارتفعت كذلك بنسبة 13,51% (564,32 مليون دج).

الشكل رقم (01): يمثل أعمدة بياني لتطور إجمالي النفقات العمومية ونفقات التسيير والنفقات التجهيز والاستثمار لبلدية البرواقية للفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول أعلاه.

إن من أهم ملاحظة من خلال تحليل الإنفاق للبلدية البرواقية هيمنة نفقات التسيير على نفقات التجهيز والاستثمار بإعتبار الأول خدماتي والثاني إنجاز وتجهيزات طيلة فترة الدراسة وهذا ما ينعكس سلباً على التنمية المحلية، حيث من خلال الحساب الإداري توصلنا إلى أن نفقات الموظفين تحتل نسبة كبيرة من نفقات التسيير وهذا لكون البلدية تستخدم يداً عاملة كبيرة لتسيير مصالحها، بغض النظر عن نوعية اليد العاملة إن كانت مؤقتة أو دائمة، ويمكن إرجاع هذا الإرتفاع إلى عدة عوامل منها:

- زيادة عدد السكان خاصة مع افتتاح أحياء أو تجمعات سكانية جديدة وبالتالي زيادة الأعباء والتكاليف
- إتساع نشاط البلدية، تحمل البلدية أعباء ليست من اختصاصاتها: مثل المطاعم وتجهيز المدارس والإنارة العمومية، وتكاليف كهرباء المساجد.

أما بالنسبة لتراجع النفقات يرجع كذلك لعدة عوامل نذكر منها:

- إنخفاض الموارد المالية، إتباع سياسة ترشيد النفقات العمومية بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي
- تطبيق الإدارة الإلكترونية في البلدية مما ساهم بشكل كبير في تقليص الجهد والوقت والتكاليف ورفع من جودة الخدمة المقدمة والتقليل من البيروقراطية، تجسيد الحوكمة في البلدية حيث تعتبر أنها إستراتيجية تساعد على تقريب المواطن من الإدارة المحلية حيث تسمح الولايات والبلديات والمؤسسات المحلية للمواطنين بالتعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم، حيث يتمكن المواطنون من المشاركة في مراقبة كيفية التصرف في الموارد المحلية، ومساءلة مسؤولي الإدارة المحلية.
- وتساهم كذلك في تعزيز الثقة والمصداقية المجالس المنتخبة حيث كان لها تأثير كبير على ترشيد النفقات العمومية البلدية.

- إخضاع البلدية برواقية لرقابة المراقب المالي سنة 2012 حسب الرزنامة التي حددها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 جمادى الأولى 1431 هـ الموافق لـ 09 ماي 2010، يحدد رزنامة تنفيذ الرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها والمطبقة على ميزانيات البلديات.

المطلب الثاني: إجراءات الجزائر لترشيد النفقات العامة :

فقد تمثلت في:²³

أولاً-إرساء قانون مكافحة الفساد: لقد كانت الدولة الجزائرية من بين الدول الأولى والسابقة التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيث عززت هذه الخطوة بإصدار القانون 06-01 المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمتمم بالقانون 11-15 المؤرخ في 02 أوت 2011، ويهدف هذا القانون إلى تحديد وتنظيم كافة الآليات والإجراءات السياسية والاجتماعية والأمنية والقانونية والقضائية والوقائية والعلاجية التي تسمح بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحديد آليات التعاون مع المجتمع الدولي، كما سعى هذا القانون إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.

ثانياً-تعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية: يعتبر المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 07/10/2010 المعدل والمتمم، الإطار التشريعي لتنظيم الصفقات العمومية، والذي كان آخر تعديل له بصور المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16/09/2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، حيث أن توفر عامل الشفافية في منح الصفقة العمومية يعتبر من أهم المرتكزات التي يتطلب من المشرع العمل بها لكونها تشكل محور المنافسة بين المتعاملين والتي تؤدي إلى الحصول على أحسن العروض من حيث الجودة والتكلفة. إذ نص المرسوم السابق على وجوب احترام مبادئ الحرية والمساواة والشفافية في إجراءات منح الصفقة العمومية.

ثالثاً- تشديد الرقابة على النفقات العامة: تلقى المراقبون الماليون تعليمات بأخذ مزيد من الحذر عند استعمال الاعتمادات الموجهة لتنفيذ عمليات التجهيز، كذلك العمليات برأس المال للتجهيز العمومي للدولة، المنفذة في إطار حساب التخصيص الخاص أو في إطار تعاقدية، يجب أن تخضع لنفس القواعد والإجراءات المتعلقة بعمليات التجهيز العمومي، لا سيما في مجال الرقابة واعداد الوثائق الثبوتية لاستعمال الاعتمادات الأقساط السابقة، غير أن هذه الرقابة تقتصر على مراقبة قواعد العمل وإجراءاته ونظاميته، ولا تتعداه إلى

²³ الجودي فتيحة، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها، مجلة معارف،

المجلد 12، العدد 23، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص216

رقابة الأداء النهائي للأنشطة الحكومية، وبالتالي يجب إعادة النظر في أدوار أجهزة الرقابة لتصبح رقابة أداء ورقابة نتائج تركز على الإنتاجية وعلى الفعالية و على درجة الالتزام بمؤشرات أداة، بغية ترشيد فعلى للنفقات العامة.

الخاتمة: تعد مقارنة الحوكمة المحلية رؤية فلسفية جديدة للتغيير لها مضمون إقتصادي مالي إجتماعي وسياسي، بإعتبارها النهج الأكثر نجاعة لتدبير وإدارة الشأن العام والمحلي، بما يسمح بتعبئة الطاقات والموارد وترشيد إستثمارها لتأمين شروط تدبير وإدارة جيدة.

حيث بذلت الدولة الجزائرية في سبيل ذلك العديد من الجهود وقامت بإصلاحات تشريعية وقانونية بغية ربط الأداء التنموي المحلي بمختلف الفواعل الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن، وجعلها شريكاً في التسيير المحلي، لكن على مستوى الممارسات ظهرت جملة من العراقيل التي حالت دون تطبيق حقيقي وفعلي لمبادئ الحوكمة المحلية، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل ونشر الوعي بأهمية الشراكة مع الجماعات المحلية.

نتائج: يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

1- في ظل قصور الموارد المالية للجماعات المحلية، فعلى هذه الأخير إرساء قواعد الحوكمة من خلال ضمان مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، وكذا اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الدولة ؛

2- تعد الشفافية والمساءلة ركيزتين أساسيتين في الحفاظ على المال العام، وتوجيه الانفاق وتخصيصه بما يتلاءم وحاجيات المواطنين، لإن الشفافية تتيح المعلومات الشاملة حول تخصيص الانفاق العام والمساءلة تعمل على محاسبة ومعاينة كل من يقزم باستغلال المال العام أو تبديده أو صرفه بدون كفاءة وفعالية ؛

3- إرساء قواعد الحوكمة المحلية غير كافية لوحدها على ترشيد النفقات العامة، لذا ينبغي أن يواكبها إصلاحات مالية وإدارية تضمن كفاءة إدارة الأموال العامة، كإصلاح النظام المحاسبي وإصلاح القطاع المالي وإصلاح الإدارة العمومية، وكل هذا يتحقق بوجود إرادة سياسية قوية لأصحاب القرار في الدولة ؛

4- شمل ارتفاع النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، كل من نفقات التسيير والتجهيز ويعود الارتفاع في نفقات التسيير الى الزيادة في الأجور والزيادة في قيمة التحويلات الجارية، أما ارتفاع نفقات التجهيز فيعود أساسا لتنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014)؛

5- اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لترشيد نفقاتها العامة لعل أهمها إرساء قانون مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية وتشديد الرقابة على النفقات العامة؛

6- على الرغم من الجهود المبذولة لترشيد النفقات في الجزائر إلا أنها تبقى إجراءات عقيمة وغير ناجعة وذلك راجع لعدم وجود سياسة وضحة المعالم من طرف الدولة.

التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات وهي كمايلي:

1- اعتماد آليات المحاسبة والمساءلة والتشديد في تطبيقها في كافة المؤسسات، وهذا تحسبا لمنع أي محاولات لإستغلال المال العام في الأوجه غير مشروعة ؛

2- يتطلب ترشيد الانفاق العام في الجزائر وجود إرادة مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني؛

3- محاولة الاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيق الحوكمة

4- يجب وضع رقابة صارمة وفعالة التي من شأنها تفعيل المبادئ والأسس الضرورية للحوكمة المحلية

5- العمل على رفع مستوى أداء الجماعات المحلية والتقليل من الإجراءات البيروقراطية، وتقوية التواصل مع المواطنين وإشراكه في عملية صنع القرار .

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

(1) قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35.

(2) المرسوم رقم 86 / 266). المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 المتضمن تنظيم صندوق الجماعات المحلية المشترك وعمله. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 45

ثانياً: الكتب

(3) أنس قاسم جعفر، التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2008، ص78.

(4) جهاد سعيد خصاونة، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص29.

(5) عادل حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة للنشر الاسكندرية، 2006، ص71.

(6) محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز الميزانية الدولة، دار الجامعية الجديدة الإسكندرية، مصر، 2006، ص44.

(7) محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص79

ثالثا: الرسائل والمذكرات

(8) براج حمزة، واقع وآليات تطبيق الحوكمة المحلية في تسيير الجماعات المحلية بالجزائر - دراسة حالة ولاية ورقلة - جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي وإداري، 2015/2016، ص37.

(9) بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف - دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014/2015، ص ص 67.

(10) حسين عبد القادر، الحكم الراشد وإشكالية التنمية المحلية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم الساسية، 2011/2012، ص 179.

رابعا: المقالات

(11) أحمد فراحي، الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات وتثمين الموارد المالية المحلية. مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المجلد الثاني - العدد 2، تاريخ النشر في 01-12-2018، ص.ص 169-170.

(12) بودربالة محمد عبدو، الإصلاحات المالية والجبائية، مجلة الفكر البرلماني، العدد 3، الجزائر، جوان/2003، ص119.

(13) الجودي فتحة، تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016) وإجراءات ترشيدها. مجلة معارف، المجلد 12، العدد 23، جامعة البويرة، الجزائر، 2018، ص216.

(14) حمزة براج، شوقي براج، مقال بعنوان الحوكمة المحلية ودورها في تحسين التسيير للجهاز الإداري المحلي في الجزائر. مجلة تنوير، العدد السادس، جوان 2018، ص ص 234-235.

(15) حميداني علي، درويش الزهراء فريال، تكريس الحكم الراشد على مستوى الجماعات المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 3، العدد 1، جامعة زيان عاشور جلفة نشر بتاريخ 01/03/2018، ص ص 237-238.

- 16) سميحة طري، قراءة في قانون البلدية (10-11) اية حوكمة ولأية تنمية المحلية . مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الثاني، 2018، ص 468.
- 17) صادق جميلة وديال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ 2014. مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر، 2019، ص 62.
- 18) صحراوي جمال الدين وآخرون، دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر. مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد الثاني، 2019، جامعة المسيلة ص 127.
- 19) عبد القادر بودي، عبد الصمد بودي، الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة البليدة 02 تاريخ النشر 2012/6/1، ص 243-244.
- 20) ونوغي نبيل، يوسف علاء الدين. الحكامة المحلية : قراءة في المضامين النظرية للمفهوم. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة تسمسليت،، العدد 4، (2017 دسيمبر)، ص 494.
- 21) Will Bartlett, Vesna Popov ski, local governance and social cohesion in Ukrania, WP5/22, Search working, 2013, pape, p 10